

Distr.
GENERAL

S/1995/842
4 October 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة
الثالثة للتحقق في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن ١٠٠٨ (١٩٩٥) المؤرخ ٧ آب/أغسطس ١٩٩٥، الذي قرر فيه المجلس، في جملة أمور، تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦. وهو يغطي التطورات الرئيسية منذ صدور تقريره المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٥ (S/1995/588).

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - كانت أكثر الأحداث السياسية ذات المغزى خلال الشهرين الأخيرين هي الاجتماعات بين الرئيس جوزيه ادواردو دوش سانتوش والسيد جونا سافيمبي في فرانسفيل (غابون) في ١٠ آب/أغسطس وفي بروكسل في ٢٥ أيلول/سبتمبر. وخلال الاجتماع الأول، اتفق الزعيمان على شروط استمرار محادثاتهما الثنائية بشأن استكمال تشكيل القوات المسلحة الأنغولية، بما في ذلك الاندماج الشامل للقوات التابعة للاتحاد القومي للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) في القوات المسلحة الأنغولية. وجرى أيضا التوصل الى نقاط تفاهم عامة بشأن طرق تحديد سلطات ومسؤوليات نائبي الرئيس وبشأن جوانب مختلفة لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية. وفي بروكسل، أجرى الزعيمان المزيد من المشاورات بشأن تلك المسائل وتوصلا الى اتفاق بشأن تدعيم عملية السلام والتقدم المحرز حتى الآن.

٣ - وساعدت اجتماعات فرانسفيل وبروكسل أيضا في زيادة الطمأنينة والثقة المتبادلة بين الحكومة ويونيتا. واستمرت الاتصالات العديدة بينهما على مستويات أخرى، مما عزز عملية الحوار وتهيئة تفاهم أفضل.

٤ - ولقد واصل ممثلي الخاص السيد عليون بولوندين بيه بذل جهوده لتيسير تنفيذ بروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق) بدعم من الدول المراقبة الثلاث (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية). وبغية كفالة متابعة فعالة لاجتماع فرانسفيل، عقد اجتماعات مفيدة مع الرئيس دوش سانتوش والسيد سافيمبي، وكذلك مع رئيسي دولتي غابون والكونغو.

٥ - وواصلت اللجنة المشتركة، وهي الهيئة الرئيسية المختصة بتنفيذ بروتوكول لوساكا، الاجتماع بشكل منتظم تحت رئاسة ممثلي الخاص في دورات عادية واستثنائية قامت أيضا بزيارة بعض مناطق الإيواء.

٦ - وعقدت اللجنة المشتركة دورتها الاستثنائية الثامنة في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥ في ويج (مقر المنطقة الشمالية)، بعد أن سافرت بالطريق البري من لواندا عبر مناطق تسيطر عليها الحكومة ويونيتا. ومن المعتزم القيام برحلات مشابهة في المستقبل بغية تعزيز الثقة في عملية السلام. وأصدرت الحكومة الأنغولية ويونيتا بيانا مشتركا في ٢٥ آب/أغسطس بشأن موضوع المناقشات في ويج، وهو حرية حركة الأفراد والبضائع. وأعاد كلا الطرفين تأكيد نيتهما في حماية حرية الحركة للأفراد والبضائع في جميع أنحاء الإقليم مع بعض الضوابط في مراكز الحدود ونقاط العبور إلى المدن. وأبلغت اللجنة المشتركة بانتهاكات الحق في الحركة من أجل اتخاذ الاجراء العلاجي المناسب.

٧ - وتستمر المناقشات بين البعثة والحكومة بشأن إنشاء محطة إذاعة للبعثة. وفي غضون ذلك، تستخدم البعثة الوقت المخصص لها للإرسال على الهواء في الإذاعة والتليفزيون للترويج للأهداف الأساسية لبروتوكول لوساكا ولتهيئة فهم أفضل لولاية الأمم المتحدة في أنغولا ودورها.

ثالثا - الجوانب العسكرية

ألف - مراقبة وقف إطلاق النار

٨ - ساهم الإدخال الأسرع للوحدات المشكلة للبعثة ووزعها في مختلف المقاطعات في زيادة استقرار الحياة العسكرية والاحترام الأشد لوقف إطلاق النار. وأظهرت انتهاكات وقف إطلاق النار المبلغ عنها انخفاضاً مطرداً، من ١١٠ في تموز/يوليه إلى ٩٥ في آب/أغسطس و ٥٢ في أيلول/سبتمبر، وهو أدنى مستوى جرى تسجيله حتى اليوم. وتحاول البعثة التحقيق في جميع الادعاءات وقامت حتى الآن بالتحقق من ٢٢ حادثاً. وتشمل العقوبات الرئيسية أمام التحقيق الإبلاغ غير الكافي والمتأخر، والقيود على حرية حركة المراقبين وعدم توفر الضمانات لأمنهم، وكذلك عدم إمكانية الوصول إلى بعض المناطق.

٩ - والحالة في معظم المناطق هادئة ومستقرة نسبياً، فيما عدا الاشتباكات المنعزلة وأعمال عديدة لقطع الطرق. وحسبما تم الاتفاق بين الطرفين، فقد ظلت قواتهما في مواقعها بصفة عامة. غير أن التوترات لا تزال قائمة بصفة خاصة في منطقة لوكابا الغنية بالماس في الشمال الشرقي، حيث يسعى كلا الجانبين إلى تدعيم وتوسيع نطاق المناطق التي يسيطران عليها. وجرى الإبلاغ عن تعزيزات وقصف متقطع من كلا الجانبين في المنطقة الشمالية. وفضلاً عن ذلك، كان هناك بعض التوتر في المنطقة الجنوبية في الأسابيع الأخيرة. وتواصل البعثة التحقيق في جميع انتهاكات وقف إطلاق النار وتحركات القوات، وكذلك التوسط بين الطرفين ونزع فتيل التوتر وتضادي استئناف الأعمال القتالية.

باء - عملية الإيواء وإزالة الألغام

١٠ - جرى إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بإنشاء مناطق لإيواء القوات التابعة ليونيتا، بالرغم من أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله. وقامت البعثة باستطلاع مناطق الإيواء الـ ١٥ المقترحة، ووافق الطرفان على ١١ منها. وجرى تأخير تأكيد المناطق الأربع الباقية بسبب غياب ممثلي القوات المسلحة الأنغولية أو يونيتا في بعثات الاستطلاع المشتركة التي نظمتها البعثة.

١١ - وبدأ إنشاء مناطق الإيواء وجرى بصفة فعلية استكمال العمل في فيلا نوفا ولونديومبالي، ويقعان في المقاطعة الوسطى بهوامبو. ومن المتوقع أن تكون ثلاث مناطق إيواء أخرى، في نينغاجي بويج وكويباكس بكونزا نورتي وكيبالا في كوانزا سول، معدة بحلول الأسبوع الثالث من تشرين الأول/أكتوبر. وكان التقدم بطيئاً، بسبب الظروف غير المناسبة والتأخيرات في وصول الأفراد التي ساهمت بهم يونيتا للاستطلاع بأعمال البناء. وبغية الإسراع بالعملية، طلبت البعثة مقاولاً تجارياً للمساعدة في إنشاء مناطق الإيواء الـ ١٠ المتبقية. وانتهى مكتب التسريح وإعادة الإدماج التابع لوحدة تنسيق المساعدة الانسانية من الاستعدادات لتنفيذ برنامج المساعدة الانسانية في مناطق الإيواء.

١٢ - وجرى تلقي معظم معدات تجهيز البيانات لتسجيل بنود يونيتا وهي معدة للتوزيع. وبدأ متطوعو الأمم المتحدة الذين سيضطلعون بالتسجيل في مناطق الإيواء في الوصول إلى أنغولا.

١٣ - وبغية تعزيز التنسيق الداخلي واتخاذ القرارات خلال المراحل السابقة على الإيواء ومراحل الإيواء، جرى إنشاء فريق تنسيق، برئاسة نائب ممثلي الخاص. وجرى أيضاً إنشاء هياكل إدارية تحدد مسؤوليات مختلف العناصر والوكالات المشاركة.

١٤ - واستمرت أنشطة إزالة الألغام التي تضطلع بها القوات المسلحة الأنغولية ويونيتا، وبصورة مشتركة في بضع حالات. وقامت البعثة بتزويد يونيتا ببعض معدات إزالة الألغام. ولكن هناك حاجة بالنسبة لكلا الطرفين لتنظيم أنفسهم بصورة أفضل بغية زيادة فعالية أنشطتهما لإزالة الألغام. وخلال آب/أغسطس، جرى بنجاح إزالة الألغام من الطرق بين أوكوا وكويباكس (المنطقة الشمالية) وبين مينونغ وكايوندا (المنطقة الجنوبية الشرقية). وجرى أيضاً استكمال إزالة الألغام من الطريق بين مينونغ وشيتومبو في ٢٨ أيلول/سبتمبر. غير أن البعثة تواصل التحقيق في الادعاءات حول إعادة بث الألغام مجدداً. وتعتبر هذه الادعاءات مثيرة للقلق بشدة وطلبت اللجنة المشتركة بأن تضع جميع الأطراف نهاية لهذه الممارسات.

١٥ - وبغية زيادة جهود الطرفين، تعاقدت الأمم المتحدة مع شركة تجارية من جنوب إفريقيا للاستطلاع بتطهير الألغام والتحقق في نحو ٧٠٠٠ كيلومتر من الطرق التي تعتبر حيوية لوزع قوات الأمم المتحدة والاستطلاع بالعمليات الفعالة. وستبدأ الشركة العمل قريباً. وسيكون عملها مفيداً أيضاً لحرية التجول للأفراد وإيواء القوات.

١٦ - ونشطت المنظمات غير الحكومية الدولية في التدريب على التوعية بالألغام وإزالة الألغام في مقاطعات عديدة. وجرى التركيز بصفة خاصة على خفض المخاطر في مناطق الإيواء التي هي قيد التشييد حالياً. وبدأت أيضاً أنشطة مسح الألغام، بالرغم من الصعوبة التي واجهتها في بعض المناطق بسبب قيود الوصول إليها. وبدأ تسعة معلمين تابعين للبعثة العمل في المدرسة الوطنية للتدريب على إزالة الألغام في موقع مؤقت للمدرسة. ويتولى المعهد الوطني الأنغولي لإزالة المتفجرات تعيين ٢٥٠ من اخصائيي إزالة الألغام، بما في ذلك ٥٠ من يونيتا، لتدريبهم وتجهيزهم لتطهير الألغام.

جيم - تنفيذ بروتوكول لوساكا

١٧ - في ١٠ آب/أغسطس، أكد الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي في فرانسفيل، على مبدأ إدماج قوات اليونيتا إدماجاً شاملاً في قوات الجيش الأنغولي وعلى إجراء تسريح تدريجي للجنود إلى أن يهبط عدد أفراد القوات المسلحة الأنغولية ليصبح ٩٠ ٠٠٠ جندي. وتُعهد مهمة إيجاد طرائق تشكيل القوات المسلحة الأنغولية إلى هيئة الأركان المشتركة، التي شكلت لجنة دائمة، مؤلفة من فريق صغير من ضباط رفيعي المستوى يعملون تحت الاشراف المباشر للرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، وصل إلى لواندا وفد عسكري رفيع المستوى بقيادة رئيس أركان قوات اليونيتا لبدء مناقشات مع الحكومة بشأن هذه القضية. واللجنة الدائمة مفوضة أيضاً بمساعدة اللجنة المشتركة في توطيد استقرار الوضع العسكري.

١٨ - وأدى نشر مفارز تابعة لشركة الاتصالات اللاسلكية البرتغالية في المناطق الست كلها، إلى حل معظم المشاكل التقنية ومشاكل الأداء التي تؤثر في الاتصالات الثلاثية بين الطرفين الأنغوليين وبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وبالرغم من معارضة الحكومة ويونيتا في تعيين ضباط اتصال في مقر البعثة الاقليمي، فإن حالة الاتصالات الثلاثية مرضية في الوقت الحالي.

١٩ - وحتى اليوم، لم تزود بعثة التحقق بأي بيانات عسكرية إضافية غير تلك البيانات التي قدمها كلا الطرفين في اجتماعات هيئة الأركان التي عقدت في لوساكا في عام ١٩٩٤، والتقدير الذي قدمته لاحقاً يونيتا لعدد أفرادها الإجمالي. وما زالت بعثة التحقق تحت كلا الطرفين على تقديم معلومات مفصلة عن تعداد قواتهما ومراكز هذه القوات ومعداتهما. وهي تنتظر أيضاً تلقي معلومات مفصلة عن الترتيبات المتعلقة بإيواء قوات اليونيتا وبعودة القوات الأنغولية المسلحة إلى الثكنات، فضلاً عن عمليتي الإدماج والتسريح.

دال - وزع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا وقوامها

٢٠ - إضافة إلى المواقع الـ ٥٤ القائمة للفرق، سوف يتم قريباً تشغيل خمسة مواقع جديدة.

٢١ - وبلغ قوام الوحدات التي شكلتها الأمم المتحدة زهاء ٥ ٠٠٠ فرد من كافة الرتب، ويتم وزعهم بطريقة سلسلة، بالرغم من وصول بعض الوحدات متأخرة. وأضحت الكتيبة الهندية تعمل بصورة تامة منذ مطلع آب/أغسطس ١٩٩٥، وذلك في أعقاب كتيبة المشاة التابعة لأوروغواي. ووصلت كتيبتا زيمبابوي ورومانيا، حيث اكتمل تقريبا وزعهما في المنطقتين الشمالية الشرقية والجنوبية. ومن المتوقع أن توزع بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر وحدات من المشاة تابعة للأرجنتين وزامبيا في المنطقة الجنوبية الشرقية. وقد وصلت مفرزة أمامية من كتيبة المشاة البرازيلية، وسوف يكتمل دخول الوحدة إلى المنطقة الشرقية بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر.

٢٢ - وأكملت سرية السوقيات البرتغالية، وهي تشكل وحدة ثالثة لخطوط النقل، تجنيد مفرزتها الأولى في ٣٠ آب/أغسطس وهي تمكث حاليا في لوبيتو وهوامبو. ولقد أبرم عقد لدعم السوقيات، عقب مغادرة كتيبة السوقيات التابعة للمملكة المتحدة في مطلع آب/أغسطس. وكما أبلغت سابقا، فإن سرية المهندسين الهندية والمستشفى الميداني الروماني يعملان بصورة تامة. وبدأت سرية المهندسين البرازيلية ومراكز الإسعاف الأمامية في الانتشار في المناطق المحددة، بينما تعمل وحدة طائرات الهليكوبتر الروسية بصورة تامة. وأجرت سرية مهندسين من بنغلاديش، والوحدة البحرية الأرجنتينية وسرية للجسور من جمهورية كوريا عملية استطلاع مفصلة وستصل في مطلع تشرين الأول/أكتوبر. وعقب قرار بلغاريا مؤخرا بسحب عرضها، سوف توزع سرية الجسور التابعة لجمهورية كوريا وسرية أخرى من دولة عضو لم تحدد بعد، استنادا إلى الاحتياجات التنفيذية والتقدم المحرز في فتح الطرقات.

رابعا - النواحي المتعلقة بالشرطة وحقوق الإنسان

٢٣ - اعتبارا من ٢٨ أيلول/سبتمبر، وزع ٢٢٨ مراقبا من الشرطة المدنية من ٢٠ بلدا على ٢٩ موقعا للفرق. ومن المتوقع أن يجند قريبا ٢٢ مراقب شرطة إضافيا، مما سيصل بقوام الشرطة المدنية إلى المستوى المأذون به البالغ ٢٦٠ فردا. وما زالت الشرطة المدنية تضطلع بمهامها برصد أنشطة الشرطة الوطنية الأنغولية من خلال إجراء الدوريات، وزيادة وحدات الشرطة، وزنانات السجون ومراكز الاحتجاز، وإقامة اتصالات مع السكان المحليين.

٢٤ - وعقدت اجتماعات عدة مع مسؤولي الشرطة الوطنية الأنغولية لمناقشة إيواء أفراد شرطة الرد السريع ونزع الشرطة الوطنية الأنغولية سلاح السكان المدنيين تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا. ومن المتفق عليه الآن تنفيذ هاتين العمليتين في وقت واحد مع إيواء جنود يونيتا. ولقد أعدت الشرطة الوطنية الأنغولية وثائق منفصلة فيما يتصل بالعمليتين، وبرنامجا لتكليف أسلحتها ومعداتنا وفقا لطبيعة مهمتها. ورفعت هذه الوثائق إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها. بيد أن هناك دلائل على أن الحكومة قد تؤخر اتخاذ قرارات نهائية إلى أن تبدأ عملية إيواء قوات يونيتا.

٢٥ - وما فتئت الشرطة الوطنية الأنغولية عازفة عن السماح بزيارات بدون قيد لوححدات شرطة الرد السريع. وهذا الأمر يجعل من الصعب على ضباط الشرطة المدنية تنفيذ مهامهم المتصلة بأعمال الرصد أو الحصول على التفاصيل المتعلقة بإيواء شرطة الرد السريع. والحكومة لم تقدم بعد معلومات عن قوام شرطة الرد السريع حسب الموقع، والأسلحة التي بحوزتها، بحجة الصعوبات التنفيذية والفنية.

٢٦ - وما زالت مسألة توفير أمن خاص لزعماء يونيتا دون حل وإضافة إلى ترتيبات الأمن الخاص الواردة في بروتوكول لوساكا، تطلب يونيتا تدبير الحماية والإقامة، بصفة خاصة، لمسؤوليها في مقار المقاطعات كلها. غير أن الحكومة تصر على التمسك بحرفية بروتوكول لوساكا، الذي ينص على أن أعضاء اللجنة السياسية والأمانات على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات هم فقط الذين سيوفر لكل منهم حارسان شخصيان، على أن تختار يونيتا كلا من هؤلاء الحراس من بين جنودها المسرحين مع تدريبهم تدريباً خاصاً على يد الشرطة الوطنية الأنغولية. وسيحظى المسؤولون الآخرون بحماية تقدمها الدولة الأنغولية في إطار ضماناتها الدستورية.

٢٧ - وتساعد الشرطة المدنية في التحقيق في شكاوى متعلقة بانتهاكات لحقوق الإنسان لا تزال ترد إلى ممثلي الخاص من الحكومة الأنغولية، ويونيتا ومصادر أخرى. وما زالت تحدث انتهاكات متواترة لحقوق الإنسان، ولا سيما من جانب عناصر القوات المسلحة والشرطة لدى الجانبين. وما فتئ ممثلي الخاص يشير هذه المسائل مع الحكومة ويونيتا، ويعرب عن مشاعر القلق التي تساور المجتمع الدولي.

٢٨ - وهناك تطور إيجابي يتمثل في قرار اللجنة المشتركة إدراج مسألة حقوق الإنسان في جدول أعمال كافة دوراتها العادية، ومطالبة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا أن تقدم تقريراً دورياً عن الحالة العامة لحقوق الإنسان في أنغولا، إلى جانب نتائج تحقيقاتها في الانتهاكات المبلغ عنها. ويجري العمل على توظيف مراقبين إضافيين لحقوق الإنسان للعمل مع البعثة.

٢٩ - وأثناء شهر آب/أغسطس، أطلقت الحكومة ويونيتا سراح ١٠ سجناء إضافيين، مما يصل بالمجموع إلى ٢٣٠ سجيناً حتى الآن، ولا تزال يونيتا تحتجز عشرين سجيناً كان ينبغي إطلاق سراحهم مع المجموعة الأولى. وزارت لجنة الصليب الأحمر الدولية ٢١٣ محتجزاً آخر من الجانبين، ممن لم يفرج عنهم بعد. وتواصل لجنة الصليب الأحمر الدولية، بدعم من اللجنة المشتركة، ممارسة ضغوطها على كلا الطرفين للإفراج عن كافة السجناء.

خامساً - الجوانب الإنسانية

٣٠ - استمرت الأنشطة الإنسانية في جميع أنحاء البلد. ولا يزال أحد الأنشطة ذات الأولوية لدى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على حد سواء هو تقديم الدعم للمشردين داخليا وإعادتهم إلى مناطقهم الأصلية. ومع التوطد التدريجي لعملية السلام وإعادة فتح الطرق، بدأ المشردون في العودة، وبخاصة

في مقاطعات بنغويلا وهوامبو وبييه وبنغو. بيد أنه حدث تشريد جديد لحوالي ٣٠٠٠ شخص في مقاطعة أويغي، نتيجة للأعمال العدائية التي وقعت بين الحكومة واتحاد يونيتا.

٣١ - ويجري حالياً الاضطلاع بالأعمال التحضيرية لإعادة حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين الأنغوليين إلى وطنهم من البلدان المجاورة. وفي أواخر تموز/يوليه، أجرت الحكومة واتحاد يونيتا وممثلو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين محادثات مع السلطات الزامبية بشأن برنامج لإعادة ٢٦ ٠٠٠ من اللاجئين الأنغوليين المقيمين في زامبيا إلى وطنهم وإعادة إدماجهم في مجتمعهم. وفي الوقت نفسه، عاد بعض الأشخاص عودة تلقائية من جمهورية زائير إلى مقاطعتي أويغي وزائير.

٣٢ - ونظراً إلى أن موسم الغرس بدأ حالياً، أوليت أهمية خاصة لتوزيع البذور والأدوات الزراعية على المشردين وغيرهم من الفئات المتضررة بالحرب. وفي إطار التنسيق من جانب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ووزارة الزراعة، تقوم الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية حالياً بتوزيع ٧ ٠٠٠ طن من البذور وأكثر من ١,٢ مليون من الأدوات الزراعية. وقد تم إحضار ٦٠ في المائة تقريباً من البذور والأدوات إلى المواقع المخصصة لها في المقاطعات ولكن التوزيع تأخر بسبب المشاكل التي تعترض سبل الإيصال في بعض المناطق. وهذا الأمر يؤثر أيضاً على عودة المشردين إلى أماكنهم الأصلية ويحول دون الوصول إلى الأراضي لمزاولة الزراعة. وقد أنشئ في كل مقاطعة من المقاطعات فريق لتنسيق المساعدة الإنسانية، يتألف من ممثلين لكل من الحكومة واتحاد يونيتا، وأصبح ثلاثة منها في طور العمل.

٣٣ - واستمر تسيير القوافل البرية على الطرق التي فتحت مؤخراً من لوبيتو إلى هوامبو وكويتو ومينغوي، ومن لوبيتو إلى مقاطعة كوانزا سول، ومن لواندا إلى ندالاتاندو ومالانغي. وفي نهاية آب/أغسطس، وبعد أن أعادت بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا تشييد جسرين على الممر الشمالي الممتد بين لوبيتو وهوامبو، سير برنامج الأغذية العالمي أول قافلة له منذ عام ١٩٩٢ من لوبيتو إلى بالومبو (مقاطعة بنغويلا). وحينما يتم قريباً تشييد الجسر المتبقي، ستمكن قوافل المساعدة الإنسانية من استخدام هذا المسار لنقل اللوازم من لوبيتو إلى هوامبو. وقد أدت هذه الزيادة في إمكانية استخدام الطرق إلى تقليل الحاجة إلى عمليات النقل الجوي المكلفة. وفي منتصف تموز/يوليه، كانت النسبة التي يستطيع برنامج الأغذية العالمي إيصالها بالطرق البرية من مساعداته الإنسانية أقل من النصف، أما في منتصف أيلول/سبتمبر، فقد زادت هذه النسبة إلى ٧٠ في المائة. بيد أن صعوبة استخدام الطرق لا تزال تشكل عقبة شديدة أمام توفير المساعدة الإنسانية، وكذلك أمام التحسين العام لحالة الأمن الغذائي، وبخاصة في النصف الشرقي من البلد. ويرجى أن تتحسن إمكانية استخدام الطرق نتيجة للبيان المشترك الصادر عن الحكومة واتحاد يونيتا، الذي يعيدان فيه تأكيد التزامهما بمبدأ حرية انتقال الأشخاص وتداول السلع في جميع أنحاء البلد (انظر الفقرة ٦ أعلاه).

٣٤ - وفي قطاع الصحة، بدأت في أواخر تموز/يوليه حملة في جميع أنحاء البلد للتحصين ضد شلل الأطفال تستهدف تطعيم ٥٠٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة. وقد نفذت حملات مشتركة بين وزارة الصحة

واتحاد يونيتا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) للتحصين ضد أمراض أخرى في المناطق التي لم يحدث فيها تطعيم للأطفال منذ عام ١٩٩٢. وهناك مشكلة صحية خاصة هي ارتفاع معدل الإصابة بداء المثبتيات (مرض النوم) في الأجزاء الشمالية من البلد، بما في ذلك المناطق التي ستوجد فيها مواقع الإيواء. ونقص العقاقير المتعلقة بهذا المرض هو أحد جوانب العجز الخطيرة في المساهمات الواردة لبرنامج المساعدة المتعلقة بمناطق الإيواء.

٣٥ - ويبلغ مجموع التمويل اللازم عن طريق التبرعات للمساعدات الإنسانية المتعلقة بالتسريح وإعادة الإدماج ١٠٤,٥ ملايين من دولارات الولايات المتحدة، منها ٥٤,٤ مليون دولار ستخصص للأولوية العاجلة، وهي تقديم المساعدة إلى مناطق الإيواء. وبلغت إعلانات التبرع المؤكدة التي تلقتها مرحلة الإيواء حتى الآن ١٩,٩ مليون دولار، وهي تمثل ٣٧ في المائة من الاحتياجات. وقد وصل أربعة اخصائيين في برامج إعادة الإدماج لدعم مكتب التسريح وإعادة الإدماج التابع لوحدة تنسيق المساعدة الإنسانية، كما قام خبير استشاري تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإجراء دراسات تحضيرية ومناقشات تمهيدية مع ممثلي الحكومة واتحاد يونيتا بشأن إنشاء المعهد الوطني لإعادة الإدماج ومرفق للإحالة المجتمعية سيقوم بتقديم المعلومات والمشورة والدعم للجنود المسرحين.

سادسا - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٣٦ - من المحتم مع توطد عملية السلام أن يتزايد تركيز الأنغوليين العاديين على شواغلهم المتعلقة بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية لحياتهم اليومية. وعلى الرغم من التقدم المحرز في إنهاء الحرب الأهلية، احتلت أنغولا المرتبة ١٦٤ في مقياس التنمية البشرية الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٥. ولا بد من اتخاذ تدابير عملية وفورية للتخفيف من وطأة المشقات الشديدة التي تواجه أشد القطاعات السكانية فقرا.

٣٧ - وعملا على مساعدة أنغولا على تذليل ما يجابهها في القريب العاجل وفي الأمد الطويل من تحديات التعمير والتنمية، تعكف برامج الأمم المتحدة ووكالاتها حاليا على وضع خطط لزيادة المشاركة في الأنشطة الانمائية وتحسين التنسيق بين الجهود التي تضطلع بها. وقد قامت الحكومة الأنغولية، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات أخرى، برسم استراتيجية لانتشال البلد من الأزمة الإنسانية الراهنة وتوجيهه صوب الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة.

٣٨ - وفي هذا السياق، عرض برنامج لإنعاش المجتمعات المحلية والمصالحة الوطنية على مؤتمر المائدة المستديرة الأول للمانحين، الذي عقد في بروكسل في ٢٥ و ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وشارك فيه كل من الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي. ويركز البرنامج على إحياء النشاط الانتاجي في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، وكذلك على إصلاح الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية في البلد. وهو مصمم لتحقيق غرضين اثنين هما معالجة التحديات القصيرة الأمد وتلبية الحاجة الى الإصلاح والاستقرار على صعيد

الاقتصاد الكلي. ولا حصر لأهمية هذا البرنامج بالنسبة الى تعزيز عملية السلام وبث الحياة في الاقتصاد من جديد. وقد تجاوزت استجابة مجتمع المانحين ٩٩٣ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة، وذلك لأنشطة الإنعاش المجتمعية الصغيرة التي تستهدف إعادة الانتاج الزراعي الى سابق عهده وتعبئة المجتمع المدني من أجل مهمة التعمير الهائلة، وكذلك للمساعدة الانسانية.

٣٩ - وشمل مؤتمر المائدة المستديرة أيضاً فريقاً عاملاً بشأن المساعدة الانسانية وإعادة الإدماج وإزالة الألغام. ولاحظ الفريق أنه لم يتوافر بعد التمويل الكامل لعدة أنشطة يعد تنفيذ كل منها شرطاً أساسياً لإحلال السلام الدائم والتعمير في أنغولا، مثل إيواء الجنود التابعين لاتحاد يونيتا وتسريح المحاربين السابقين. وطلب الى المانحين إيلاء الأولوية لتوفير التمويل الكامل للبرامج المحددة في النداء الانساني المشترك بين وكالات الأمم المتحدة من أجل أنغولا لعام ١٩٩٥، التي تتم خطة الحكومة لإنعاش المجتمعات المحلية والمصالحة الوطنية.

٤٠ - ويتعاون صندوق النقد الدولي مع أنغولا في تنفيذ البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الجديد للحكومة لعامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦. والأهداف الرئيسية لهذا البرنامج هي إنجاز المهام العاجلة المتمثلة في التسريح والتعمير وإعادة التوطين؛ وتحسين إنجاز الخدمات الحكومية؛ وتخفيض معدل التضخم؛ وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام؛ وتخفيف عبء الديون الخارجية. ومن المقرر تنفيذ هذه الأهداف في ظل سياسة مالية مشددة بالقدر المناسب.

٤١ - ويشمل التعاون بين صندوق النقد الدولي والحكومة في تنفيذ البرنامج الاقتصادي والاجتماعي مرحلتين. ففي المرحلة الأولى، وافق مسؤولو الصندوق على رصد تنفيذ البرنامج على مدى الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ الى أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ولا يستتبع البرنامج في هذه المرحلة التي يرصدها مسؤولو الصندوق أي استخدام لموارد مالية من الصندوق. وهو يستهدف بدلاً من ذلك مساعدة الحكومة الأنغولية على إثبات قدرتها على تنفيذ سياسات مترابطة ومقاسة كمياً لتحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي وتنفيذ اصلاحات هيكلية مصممة تصميمياً جيداً. وإذا تحقق تقدم طيب في هذه المرحلة المشمولة بالرصد، فإن من المتوقع أن تكون المرحلة الثانية من عملية تحقيق الاستقرار والاصلاح الاقتصادي هي اعتماد برنامج للدعم المتوسط الأمد عن طريق ترتيب ملائم يضعه صندوق النقد الدولي. وعلى خلاف البرنامج الخاضع للرصد من جانب مسؤولي الصندوق، سيشمل الدعم المقدم من الصندوق في هذه المرحلة شيئاً من التمويل وسيتيح لأنغولا أن تطلب من نادي باريس إعادة جدولة ديونها. ويؤمل أن يتسنى اعتماد هذا الترتيب من جانب الصندوق في عام ١٩٩٦.

٤٢ - وستوفر الاجتماعات السنوية لمؤسسات بريتون وودز التي ستعقد في منتصف تشرين الأول/أكتوبر فرصة لعقد اجتماع غير رسمي للمانحين لإبقائهم على علم بالاحتياجات المالية لأنغولا وللافادة عما أحرزته من تقدم في تنفيذ التدابير الأولى المتوخاة في البرنامج الخاضع للرصد من جانب مسؤولي الصندوق. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ستوفد الى لواندا بعثة للصندوق لاستعراض مدى التقيد بالمواعيد المستهدفة

لتدابير السياسة العامة المتخذة في إطار البرنامج الخاضع للرصد؛ ويمكن إجراء أول استعراض للأداء على ضوء المقاييس المحددة في أوائل عام ١٩٩٦. وبمجرد أن يبدأ بعد ذلك البرنامج المدعوم من الصندوق، سيصبح السبيل مفتوحاً أمام إمكانية إعادة جدولة ديون أنغولا.

٤٣ - أما البنك الدولي فهو ناشط في أنغولا هو الآخر على جبهات عديدة، وهو يخطط حالياً لإجراء زيادة ملموسة في برنامجه. وفي الوقت الراهن، يوجد حوالي ٢٠٨ ملايين من دولارات الولايات المتحدة من أموال المؤسسة الانمائية الدولية متاحة بالفعل للاستخدام في عدة قطاعات، بما في ذلك مجال الصحة والتعليم ذوا الأولوية. وهناك ثماني عمليات، معظمه ووفق عليه خلال الفترة ١٩٩٢/١٩٩١، تتيح فرصاً فورية لتعزيز الأولويات التي تم التركيز عليها في اجتماع المائدة المستديرة في بروكسل.

٤٤ - ويعمل البنك مع الحكومة أيضاً في إعداد برنامج لأعمال التعمير الطارئة ويسعى إلى تنشيط العمل بشأن مجموعة واسعة التنوع من الأفكار والبرامج التي ظلت خامدة لما يقارب عامين، بما في ذلك مشروع لإنعاش الزراعة وبرنامج طموح لتدريب القوى العاملة. كما يعكف البنك على إعداد عمليات لإعادة بناء شبكات المياه والمرافق الصحية في المناطق الحضرية وتوسيع تلك الشبكات، وبخاصة في لواندا.

٤٥ - وتمت بتمويل من حكومة اليابان والبنك العملية التحضيرية لبرنامج مجتمعي للإنعاش في أنغولا، وأنشئ صندوق للدعم الاجتماعي. ويمثل الصندوق الاجتماعي عملية بالغة الأهمية تستهدف توجيه الأموال إلى مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة الصغيرة، التي تنفذ بناء على طلب المجتمعات المحلية وتتولى هي تنفيذها، بدعم من المنظمات غير الحكومية في كثير من الأحيان. ويجري تنفيذ نحو ٦٠ مشروعاً وأنجز حوالي ١٠ منها. ويعتقد البنك أن الصندوق الاجتماعي جاهز للعمل بكامل طاقته، ويعتزم أن يعرض على مديرية التنفيذيين في تشرين الثاني/نوفمبر الموافقة على تقديم ائتمان بمبلغ ٢٤ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة.

٤٦ - وقد طلبت الحكومة من البنك أن ينظم فريقاً استشارياً لأنغولا بوصف ذلك جزءاً من الجهد الرامي إلى تعبئة الموارد الخارجية وتنسيق المساعدات المقدمة. ويعتزم البنك عقد اجتماع حدد له بصفة مؤقتة الربع الثاني من عام ١٩٩٦. ويعتزم البنك أيضاً تقديم إفادة إلى البرنامج الخاص لأفريقيا، الذي يعقد اجتماعاته في تشرين الثاني/نوفمبر، عن التقدم الذي أحرزته أنغولا.

سابعاً - الجوانب المالية

٤٧ - أذنت لي الجمعية العامة بقرارها ٢٢٧/٤٩ بء، المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥، بالدخول في التزامات بمعدل شهري لا يتجاوز اجماليه ١٣,٩ مليون دولار من أجل الإبقاء على بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في الفترة من ٩ آب/أغسطس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت إليّ

الجمعية العامة أن أقدم إليها ميزانية مستكملة لتتخذ فيها. وهذا التقرير هو قيد الإعداد في الوقت الراهن وسيغطي الاحتياجات المتعلقة بفترة الولاية الراهنة.

٤٨ - واعتباراً من ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بلغت المساهمات المقررة غير المدفوعة في الحساب الخاص للبعثة ١١٧ مليون دولار أمريكي. وبلغ مجموع المساهمات غير المدفوعة لجميع عمليات حفظ السلام ٢,٤ بليون دولار أمريكي.

ثامناً - ملاحظات

٤٩ - خلال الشهرين الماضيين تركزت جهود البعثة على كفالة وزع الوحدات المشكّلة وعلى إنشاء مناطق الإيواء. وبدأ وزع قوات الأمم المتحدة بشكل مرض باستثناء وحدات المشاة المكلفة بالتوجه إلى المنطقتين الشرقية والجنوبية الشرقية.

٥٠ - بيد أن القلق يساورني لبطء التقدم في عملية إنشاء مناطق الإيواء التي هي عملية ضرورية للتعجيل في تنفيذ أحكام بروتوكول لوزاكا الأخرى. وقد طلبت من البعثة تكثيف جهودها للإسراع بهذه العملية. وأدعو أيضاً كلا من الحكومة ويونيتا، إلى الانتهاء بسرعة من وضع الترتيبات لعودة القوات الأنغولية المسلحة إلى الثكنات، وإيواء شرطة الرد السريع، ونزع سلاح المدنيين. وأحث كذلك كلا من الحكومة ويونيتا على استئناف بذل الجهود للانتهاء، دون مزيد من التأخير من مناقشتها المتعلقة بتشكيل القوات المسلحة الجديدة. وما لم يتم التوصل إلى اتفاق منصف وعملي في المستقبل القريب، قد تغدو هذه المسألة عقبة خطيرة تعترض تنفيذ عملية الإيواء في الوقت المناسب وتعرض للخطر عملية السلم برمتها.

٥١ - وتفضي تدريجياً الاجتماعات التي تتم بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافمبي في فرانسفيل وبروكسل، فضلاً عن الحوار المستمر بين الحكومة ويونيتا في إطار اللجنة المشتركة، إلى إيجاد مزيد من الثقة والاطمئنان المتبادلين، بالرغم من أنه لا يزال يوجد بعض التوتر على المستويات الأدنى في بعض المناطق. كما أن الإعلان المشترك بشأن حرية تحرك الأشخاص والبضائع، وتوسيع نطاق البعثة في شتى أنحاء البلاد، يعززان من مصداقية عملية السلام. بيد أن من المهم أن يواصل الطرفان إظهار الإرادة السياسية بواسطة دعم إعلاناتهما بإجراءات محددة على أرض الواقع. ويتعيّن عليهما الامتناع، بصفة خاصة، عن تحريك القوات أو القيام بأنشطة عسكرية من شأنها أن تخلق التوتر أو تؤدي إلى تجدد الأعمال العدائية. وسيكون لمتابعتهم للإعلان الصادر عنهما بشأن حرية التحرك، وإعادة المرتزقة إلى أوطانهم، أهمية بالغة في هذا السياق.

٥٢ - ومع أن قرار الحكومة بالسماح للبعثة باستخدام الإذاعة والتليفزيون الأنغوليين يشكل خطوة مؤقتة إيجابية، فإن هذه العملية لا يمكن أن تكون بديلاً عن إنشاء إذاعة للأمم المتحدة، على نحو ما ينص عليه

قرار مجلس الأمن ٩٧٦ (١٩٩٥). وأحث الحكومة على أن تقدم جميع التسهيلات المناسبة بسرعة، بما في ذلك تخصيص نطاقات ترددية للبلث.

٥٣ - لقد أكدت، في تقارير سابقة، أن استمرار حسن استعداد المجتمع الدولي يتوقف على إطراد التقدم في عملية السلام. بيد أنني أرى أيضا أن من المحتم بذل جميع الجهود لكفالة استمرار المكاسب التي تحققت حتى الآن، وتعزيز هذه الجهود بزيادة المساعدة المالية والتقنية والمادية المقدمة من أوساط المانحين، ولا سيما من أجل إعادة الدمج الاجتماعي للجنود المسرحين وإنعاش الاقتصاد الأنغولي. وفي هذا الصدد، أرحب بالنتائج التي أسفر عنها مؤتمر المائدة المستديرة في بروكسل وآمل أن تتحول الاستجابة السخية من جانب المجتمع الدولي، خلال وقت قريب، إلى التزامات محددة.

٥٤ - وفي الختام، أود أن أشيد بممثلي الخاص وبقائد القوة، اللواء كريس غاروبا، الذي أتم مدة خدمته في ٣٠ أيلول/سبتمبر حينما خلفه اللواء فيليب سيباندا (زمبابوي)، كما أشيد أيضا بجميع الموظفين العسكريين وموظفي الشرطة والموظفين المدنيين في البعثة، على تفانيهم من أجل قضية السلام في هذه الأوضاع الصعبة. وأود أيضا أن أشكر موظفي وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، وموظفي المنظمات غير الحكومية، على ما يبذلونه من جهود لا تكل من أجل التخفيف من معاناة الشعب الأنغولي.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا -
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة المدنية

(في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الشرطة المدنية	ضباط الأركان	الجنود	المجموع
الاتحاد الروسي		١٠		١٥٣	١٦٣
الأرجنتين	٢	١			٣
الأردن	٢٠	٢٠			٤٠
أوروغواي	١٠	٩	٣٧	٨٠٠	٨٥٦
باكستان	٥		١		٦
البرازيل	٣٠ ^(١)	١٧	٣٩	٢٥٥	٣٤١
البرتغال	٨	١١	٢٠	٢٠٩	٢٤٨
بلغاريا	١٠	١٠			٢٠
بنغلاديش	١٠	١١	٢١		٤٢
بولندا	٧				٧
الجزائر	٩				٩
جمهورية تنزانيا المتحدة		٥			٥
رومانيا			٢٦	٨٦٨	٨٩٤
زامبيا	١٠	١٥	١		٢٦
زمبابوي	٢١	٢٢	٣٦	٨٠٤	٨٨٣
سلوفاكيا	٥				٥
السنگال	١٠				١٠
السويد	١٦				١٦
غينيا - بيساو	٢٠	٣			٢٣
فرنسا	٨		٣		١١
فيجي		١٠			١٠

المجموع	الجنود	ضباط الأركان	ضباط الشرطة المدنية	المراقبون العسكريون	البلد
٨				٨	الكونغو
١٠				١٠	كينيا
٢٠			١٠	١٠	مالي
٤٠			٢٠	٢٠	ماليزيا
٢٥			١٥	١٠	مصر
١			١		المغرب
٦		٦			المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٤				٤	النرويج
٤١			٢٠	٢١	نيجيريا
١٣		٧		٦	نيوزيلندا
١ ١٠١	١ ٠١٤	٤٩	١٨	٢٠	الهند
٢١			١١	١٠	هنغاريا
٢٣			٨	١٥	هولندا
<u>٤ ٩٣١</u>	<u>٤ ١٠٣</u>	<u>٢٤٦</u>	<u>٢٤٧</u>	<u>٣٣٥</u>	المجموع

(أ) منهم ١١ موظفا طبييا.

المرفق الثاني

(الفاينال : توجد خريطة هنا)

— — — — —